

**المحتويات**

- ١ - تعريف المصطلحات والعبارات
- ٢ - مدة الترخيص المؤقت
- ٣ - الخدمات المرخصة
- ٤ - [متروك فارغ عمدًا]
- ٥ - التجهيزات المرخصة
- ٦ - الرسوم والبدلات
- ٧ - تعديل الترخيص
- ٨ - إنهاء الترخيص
- ٩ - استمرارية الخدمة
- ١٠ - تعليق الترخيص المؤقت، [إنهاءه]، الغرامات والعقوبات
- ١١ - الاستثناءات وانمواع
- ١٢ - النزاع والتنازع عن الترخيص، انتقال المسطرة الإدارية، التعامل من الباطن
- ١٣ - التقيد بالقوانين والأنظمة
- ١٤ - القانون المطبق - حل النزاعات
- الملحق (أ) - شروط الترخيص التنظيمية
- المنحق (ب) - الرسوم والبدلات

**ترخيص مؤقت**

تاریخ ٥ نیسان ٢٠٠٨

إن الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان (يشار إليها في ما يلي بـ «الهيئة») تتولى الترخيص لبعض مقدمي خدمات الاتصالات في لبنان وفقاً لأحكام قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١ (يشار إليه

خدمات اتصالات وفق المادة التاسعة عشرة من قانون الاتصالات،

لذلك، قررت الهيئة خلال اجتماعها بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ منع شركة انكونوت دانا منجمنت IDM ش.م.ل. ترخيصاً مؤقتاً لتقديم خدمات نقل المعلومات وخدمات الانترنت وبعض خدمات الاتصالات الأخرى، بغية تأمين استمرارية عملها لحين إصدار المخطط الوطني للتلفزيون وإصدار تراخيص جديدة.

**الجمهورية اللبنانية****الهيئة المنظمة للاتصالات****ترخيص مؤقت**

لتقديم خدمات نقل المعلومات، وخدمات الانترنت،

وبعض خدمات الاتصالات أخرى دون استعمال الترددات اللاسلكية

**في الجمهورية اللبنانية****صادر عن****الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان**

عملاً بقانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١

**يمنع إلى**

شركة انكونوت دانا منجمنت IDM

ش.م.ل

بتاريخ ٥ نیسان ٢٠٠٨

ومبالغ أخرى بالإضافة إلى وألو بدلاً من ذلك المترتبة بموجب هذا الترخيص المؤقت خلال هذه.

قرار رقم ٢٠٠٨/١٧

**إصدار ترخيص مؤقت**

بناء على قانون الاتصالات رقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢

بناء على المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٤ (التنظيم الإداري والمالي للهيئة المنظمة للاتصالات)،

بناء على المرسوم النافذ حكماً رقم ١ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٨ (تعيين رئيس وأعضاء الهيئة المنظمة للاتصالات)،

وحيث أن الهيئة المنظمة للاتصالات (الهيئة) هي صاحبة الصلاحية في تنظيم قطاع الاتصالات في لبنان وإصدار تراخيص تقديم خدمات اتصالات وفق المادة التاسعة عشرة من قانون الاتصالات رقم ٤٣١،

وحيث أن الهيئة هي صاحبة الصلاحية لإدارة حيز الترددات اللاسلكية في لبنان وتوزيعها ومراقبة استخدامها وفق المادة الخامسة عشرة من قانون الاتصالات رقم ٤٣١،

و بما أن الهيئة تعمل على إصدار المخطط الوطني لتوزيع الترددات بما يتناسب مع المعايير الصادرة عن الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وعلى وضع إجراءات جديدة لمنع تراخيص تقديم

مبالغ أخرى عن فترة زمنية معينة، مع إمكانية اعتماد طرق احتساب ودفع على أساس true up كما تراه الهيئة مناسباً.

١.٤ - يتوجب على المرخص له أن يدفع للهيئة بدل طلب ترخيص عن هذا الترخيص المؤقت قيمة ٧,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. (سبعين مليوناً خمسين ألف ليرة لبنانية) ويترجب هذا الرسم مجدداً لدى أي تجديد أو تمديد لهذا الترخيص طالما لم تحدد الهيئة رسماً آخرأ.

١.٥ - يتوجب على المرخص له أن يدفع للهيئة البدلات السنوية التي تحددها الهيئة لقاء مراقبة التراخيص والنظر فيها والإشراف عليها وتطبقها وأسطلاع الهيئة بمهامها وفقاً لقانون الاتصالات.

**٢ - المساهمات في الخدمة الشاملة**

يتوجب على المرخص له تسديد المساهمات في أي صناديق للوصول للخدمة الشاملة التي قد تنشأها الهيئة وتديرها، وذلك رفق المبالغ وفي المواعيد التي تنشرها الهيئة من وقت إلى آخر وفق المادة ٢٦ من قانون الاتصالات.

**٣ - تعديل الرسوم والبدلات**

٣.١ - يمكن للهيئة أن تخفض أو ترفع قيمة الرسوم والبدلات المتوجب دفعها والمتصرص عليها في هذا الملحق وفقاً لبيان هذا الترخيص المؤقت ووفقاً للنصوص التالية لقطعان الاتصالات.

٣.٢ - سوف تتضمن التراخيص الجديدة بدلات ترخيص و/أو بدلات